## دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الدوله اليمنية الحديثة والتحول الديمقراطي

# تمايز مؤسسات المجتمع المدني وتطورها مقياس لديمقراطية النظام

**تحتضن العاصمة صنعاء خلال الفترة ٢٥- ٢٦ من يونيو الجاري المؤتمر الدولي حول الديمقراطية وحرية التعبير والاصلاح السياسي بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية عربية ودولية وسيناقش المؤتمر جملة من المواضيع ذات الصلة بتعزيز النهج الديمقراطي وحرية التعبير وتفعيل مشاركة المرأة والتحديات التي تواجهها أثناء مشاركتها في المجال الديمقراطي ومن ضمن المحاور التي سيقف أمامها المؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في مجال التحول الديمقراطي.**

متابعة/ فريد محسن علي

فقد شهدت فترة التسعينات ميلاد مؤسسات المجتمع المدني في اليمن، حيث نشأت الأحزاب وتأسست عدد من المنظمات والهيئات الاجتماعية التطوعية والشعبية وتعددت وتنوعت النقابات المهنية، وأصبح العمل الأهلي شريكاً في الكثير من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتنموية الأخرى، وبدأت منظمات المجتمع المدني تأخذ مكانها الطبيعي في المجتمع وتشكل آليات هامة في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي وتوافر مثل هذه المؤسسات الشعبية الطوعية في المجتمع النامي يشكل خطوة هامة وضرورية على طريق التنمية والتحديث، وأساساً ضرورياً للمشاركة الشعبية السليمة، وخاصة ان منظمات المجتمع المدني أساساً هو العمل الديمقراطي والمشاركة والتهيئة المؤسسية الكافية.

فبعد تحقيق الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حدث تحول كبير في فلسفة النظام السياسي، واعلنت الدولة الجديدة ارتباط مبادئها بالديمقراطية والتعددية السياسية وضمان حقوق الانسان والحريات العامة، وحرية المواطنين في تشكيل الاتحادات والمنظمات والهيئات المهنية المستقلة التي تدافع عن مصالحهم، ويعبرون من خلالها عن طموحاتهم ورغبتهم في المشاركة في صناعة القرار. فدستور وقوانين الدولة الجديدة توفر أرضية لانطلاقة غير مسبوقة في اليمن، وعندئذ بدأت مؤسسات المجتمع في الظهور، وارتبط هذا الظهور بثقافة نظرية لدى نُخبة من المثقفين حول المفهوم الحقيقي لوظيفة مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أصبح معنى ذلك هو وجود مجموعات مؤسسات مهنية سياسية اجتماعية، ثقافية قانونية، حقوق إنسان.... الخ لكل منها أهداف محددة، ويقوم نشاطها على العمل الطوعي لتحقيق الأهداف المرجوة، وعندئذ أصبح من الممكن الحديث بأن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركناً أو شرطاً من شروط الدولة المدنية الحديثة، ولها آليات للدفاع أو لتحقيق مطالب وحماية مصالح الفئات المهنية وإشاعة الوعي بالحقوق القانونية والديمقراطية، ان وظيفة بعض هذه المنظمات ذات الأهداف الاجتماعية تقديم خدمات لها، وان جميع مؤسسات المجتمع المدني تسعى في الوقت نفسه لكسب مؤيدين لتستطيع ان تجعل من نفسها قوة ذات ثقل لتتمكن من التأثير في السياسات العامة أو المشاركة في صناعة القرار. مع التأكيد بأن هذه المؤسسات تقوم بمساعدة الحكومة بالعمل الطوعي لتعبئة الموارد وتهيئة المواطنين للمشاركة في تطوير مجتمعاتهم.

ان مفهوم المجتمع المدني ارتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة القائمة على اساس اقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للجميع وشرعية الحكم، والمفهوم يشير إلى مؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية ومبادرات وممارسات تقوم بدور الوساطة بين المجموعات من جهة والدولة ومؤسساتها الرسمية من جهة أخرى. ولاشك فإن احداث عوامل كثيرة ساهمت بتزايد الاهتمام العالمي بمؤسسات المجتمع المدني خلال سنوات العقد الاخير من القرن الماضي احتلت أهمية محورية باعتبار تمايز هذه المؤسسات وتطورها مقياساً لديمقراطية النظام السياسي في أي مجتمع. وقد أخذت هذه المؤسسات بالنمو والتكوين المتزايد لها مرتبطة بعملية التحول والحداثة وحرية تأسيسها ونموها وتطورها. وشهد وماتزال مؤسسات المجتمع المدني الحديث في بلانا ومنذ العام ٩٠م تطوراً في نشاطها متعدد الأوجه، عكس دورها الحقيقي وتأثيرها في الواقع السياسي والثقافي والتنموي بصورة عامة، بفعل توفر مجموعة العناصر والعوامل المؤثرة في صياغة الدور التنموي لهذه المؤسسات، وأبرزها طبيعة النظام السياسي الديمقراطي في اليمن القائم على التعددية السياسية والحزبية، ضمان الحريات والحقوق في كافة مجالات الحياة، صدور التشريعات والقوانين كمرجعية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معاً، توفير البنية الأساسية لتشكيل مكونات المجتمع المدني ومؤسساته على طريق ترسيخ الثقافة المدنية والمشاركة الشعبية الفاعلة في عملية التنمية والتوزيع العادل لمنافعها وهو توجه تزامن مع اهتمام عالمي من جانب المؤسسات العالمية، ومؤسسات التمويل المؤكد على دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، فبرزت كآلية للتحول الاقتصادي من جهة، وللتعامل مع الجهات المهمشة من جهة أخرى والحد من مركزية الدولة من جهة ثالثة، وبذلك حددت بلادنا الصيغة التكاملية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني كشريك في عملية التنمية. ومنحها هذا الحق يمثل أهم المرتكزات الأساس في ترسيخ النهج الديمقراطي والاندفاع نحو العمل الطوعي والمنظم في ظل اهتمام ورعاية القيادة السياسية والحكومة لدور هذه المؤسسات المشارك في العملية التنموية المتكامل مع الجهد الرسمي مما أسهم في تعدد مجالات أنشطتها لتغطية شتى مناحي البناء التنموي ومنها التنمية البشرية والتي تستطيع هذه المنظمات تقديم مساهمات جمة في التنمية البشرية المستدامة في المجتمع المدني، من خلال سعيها للعب دور رئيسي في توفير خدمات عجزت الدولة عن الإيفاء كلياً بها، وبحكم تعدد واختلاف هذه الخدمات وتزايد احتياج المجتمع لها تتسع معها مجالات الأنشطة لمؤسسات المجتمع المدني كونها منبثقة من المجتمع ذاته ومكونة من أفراده، فلذا هي أقدر على التعاطي مع مشاكله وخصوصياته.

ولاشك ان المميزات التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني وأهمها التقارب الفكري والثقافي بين أفرادها يجعل توصيل رؤية هذه المنظمات أكثر سهولة، حيث أنها قادرة على التحرك المنظم مما يوفر لها فرصاً هائلة للنجاح لالتصاقها بالجماهير وبحياتهم اليومية وقدرتها على التفاعل مع همومهم وانتشارها في مختلف المديريات والمحافظات، الأمر الذي يحقق توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في القضايا الوطنية وأبرزها عملية التنمية والتحديث والمساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعاني منها البلاد وتخفف الأعباء الملقاة على الدولة وخاصة في ظل التوجهات القائمة في العالم بالتوجه نحو اللا مركزية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، حيث لا تنمية بدون توسيع قاعدة المشاركة وإشراك هذه النخب في التنمية الشاملة.

وباتت مسألة الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني موضوعاً بالغ الأهمية، ويعد مفهوم الشراكة محصلة لتطورات اقتصادية اجتماعية متلاحقة أمتد تأثيرها على الصعيد العالمي، وقد ارتبط مفهوم الشراكة بعدد من المفاهيم التي تشكل معاً نسيجاً منسجماً. ومن هذه المفاهيم التنمية بالمشاركة ومشاركة المجتمعات المحلية والاتجاه نحو اللا مركزية والحكم الموسع ويرسي مفهوم الحكم الموسع الأساس الذي تمارس من خلاله الشراكة في إدارة الشأن العام، ويشير إلى الأسلوب في استخدام السلطات السياسية الاقتصادية والإدارية في إدارة شئون البلاد على كافة المستويات، إذ يتمثل في الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمفصل عبرها المواطنون مع مصالحهم ويمارسون حقوقهم. ويتسم الحكم السديد بالشراكة والثقافية والمساءلة.

وتكفل علاقة الشراكة تحقيق عدد من الأهداف منها استعادة العلاقة الايجابية بين الدولة والمجتمع بفضل توسيع قاعدة الديمقراطية الاجتماعية وتحسين ادارة شئون الحكم وكذا الاستخدام الأمثل للموارد، حيث يكفل التعبير الحر للفئات الشعبية عن حاجاتها، وإمكانية التعرف عليها وتلبيتها من قبل الحكومات، كما يرفع التقييم المستمر للخدمات التي تقدمها الحكومة من الكفاءة الاقتصادية لتكلفتها ويضمن كفاءة تقديمها، ويمكن تنسيق الأدوار المختلفة وتنظيمها في إطار الاستراتيجية التنموية للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، وهناك الاستفادة من الطاقات الشعبية وإطلاق العنان للمبادرات الخلاقة والابتكارات والقدرات الكافية التي تهدر بسبب استبعاد فئات واسعة من الشعب من عملية التنمية. وايضاً قنوات فعالة للمشاركة السياسية كي تشارك الأغلبية في إدارة السياسة وصنع القرارات بالإضافة إلى كفالة العدالة الاجتماعية ومشاركة الأطراف في صنع السياسات داخل إطار من القانون بحيث تكتسب الدولة مصداقية واستقراراً ينعكس على برامج التنمية ومشاريعها.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني التجديد السياسي وفي مقدمتها الأحزاب السياسية في بلادنا ولها أهمية ودورها في حشد الجهود والطاقات لصالح تنمية المجتمع وتطوره فإن بمقدورها، ومن الواجب عليها ان تساهم بفاعلية في معالجة العديد من المشاكل بغرض توسيع التنسيق والشراكة مع المؤسسات الحكومية. ومفهوم الشراكة لا يستقيم الا في ظل شيوع عدد من الأسس والمحددات ويأتي في مقدمتها إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي، كما يتضمن ذلك سيادة الدستور والقانون وباحترام حقوق الإنسان والشفافية والعدالة.. ومن هذا المنطلق فإن الحكومة اليمنية تتعاطى مع عملية إشراك مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع كضرورة ومدخل تنموي لايمكن الاستغناء عنه في كل الظروف والمتغيرات المحلية والدولية، وتعطي لهذه المؤسسات مساحة واسعة للعمل والمساهمة بشتى مجالات التنمية .

### مؤسسات المجتمع المدني شريك في عملية التنمية وهي أهم المرتكزات لترسيخ النهج الديمقراطي

## الاستفتاء على الدستور وضع المرتكزات الأساسية والضمانات الأكيدة لممارسة الديمقراطية

# تبني القيادة السياسية للنهج الديمقراطي يؤكد على ديمقراطية حقيقية في اليمن

**إن الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان في اليمن تعتبر قلب الأمة النابض وعصب حياتها وسر نهضتها وثقافتها الإنسانية وهي واحدة من الثوابت الوطنية التي التف حولها أبناء الوطن، لذا فهي أسمى من ان تكون مجرد شعارات أو أطر للمزايدات أو الامتداح الدولي وهي عمق للرسالة الانسانية المتأهلة في تاريخ وحضارة الشعب اليمني والتي حرصت قيادتنا السياسية على تعزيزها بالمزيد من الآليات والمقومات التنفيذية. ففي الايام القادمة تشهد العاصمة صنعاء مؤتمراً حول الديمقراطية وسبل التطوير والارتقاء بها إلى مستوى أفضل.**

صنعاء/ عبدالواحد الضراب

### لمحة تاريخية

لقد ظهرت الديمقراطية في اليمن منذ غابر الازمان لتجد لها مناخاً مناسباً يعبر عن مستوى التفاعل الكبير والسريع والقابلية لدى أبناء الشعب اليمني الذي سبق غيره من البلدان والشعوب إلى القيم الشورووية كنهج اختطه شعب اليمن ماضياً وحاضراً منذ عهد سبأ وحمير ومعين، عندما تشكلت مجالس الثمانينات كأحد أشكال العمل البرلماني آنذاك، حيث كان يجتمع أهل الحل والعقد من القوم لمناقشة مصالح الأمة واقرار سياستها وخططها المناسبة، فكانت الحكمة اليمانية التي اختارت الديمقراطية والشورى صماماً لأمان واستقرار أرض اليمن، ولعل من أهم المتغيرات في حياة اليمنيين قيام الثورة اليمنية والتي كرست قيم العدالة والتسامح في المجتمع وجلبت لهم الحرية والمساواة والانعتاق من براثن القهر والظلم والحرمان لإقامة مجتمع ديمقراطي تعاوني يؤمن بالديمقراطية وينتهجها فكراً وسلوكاً لبناء الوطن الجديد.

### انطلاقة جديدة

إن أول ممارسة حقيقية للديمقراطية مارسها الشعب اليمني مباشرة عقب قيام الوحدة اليمنية عندما توجه إلى صناديق الاقتراع في يوم ١٥ من مايو ٩١م للاستفتاء على الدستور حيث اعتبر هذا اليوم اختباراً حقيقياً في حياة الشعب وممارسته للعملية الديمقراطية، فقد مثلت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية انطلاقة جديدة لعهد جديد يعتمد الديمقراطية والتعددية السياسية التي أصبحت واحدة من أبرز ملامح العهد الوحدوي الديمقراطي فكان أول انجاز للديمقراطية في اليمن بعد الوحدة الاستفتاء الشعبي على الدستور الذي وضع المرتكزات الأساسية والضمانات الأكيدة لممارسة الديمقراطية، كما تركز البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية الحديثة على الفصل بين السلطات الدستورية (القضائية والتشريعية والتنفيذية).

### إرادة سياسية

إن الحراك السياسي والديمقراطي في أي بلد مرهون بإرادة سياسية وشعبية بدرجة رئيسية وهو الوضع الذي ماكان له ان يتحقق في اليمن دون وجود شخصية قيادية كالرئيس علي عبدالله صالح فالنهج الديمقراطي الذي تبناه فخامة الرئيس كخيار لا رجعة عنه يؤكد على ديمقراطية حقيقية في اليمن أكثر من نهج الرئيس في اعتماد الحوار أساساً لحل كافة الأزمات في البلاد، فإن الديمقراطية وسيلة حضارية تستمد قدرها ومنزلتها من قيم الحوار والتعاطي بين مختلف التيارات بتنوع مشاربها وتوجهاتها الفكرية وانتماءاتها الحزبية، وهي قيم إذا ما تم الإخلال بها أو إسقاطها من حسابات الأحزاب أو الأشخاص فإن هذا التصرف غيرمقبول وخارج عن قواعد الديمقراطية.

### مشروع ديمقراطي

لقد أضحى طريق الحكم والوصول إلى السلطة في اليمن آمنا ويسيراً فلم تعد الانقلابات العسكرية والسياسية وسيلة للوصول إلى الحكم، لذا فقد عمل الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ومنذ توليه قيادة البلاد قبل ٢٧ عاماً من الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م على تكريس مفاهيم الشورى كمنهج في الحكم اختاره سبيلاً لنجاح المشروع الديمقراطي الوطني وذلك من خلال تفعيل دور مجلس الشعب التأسيسي حينذاك مروراً بتبنيه فكرة انجاز المشروع الاستراتيجي المتمثل بصياغة الميثاق الوطني الذي يعتبر مرجعية فكرية قام بإنجازه واعداده نخبة من المفكرين وعلماء الدين في البلاد وكان الميثاق الوطني النواة الأولى لإنشاء وتكريس مفاهيم الحكم الرشيد في اليمن والتوجه نحو خلق وإيجاد جيل مؤمن بمعاني وأهداف واستقلالية العمل المؤسسي وبهكذا يكون قد حقق نهضة اقتصادية وسياسية وثقافية وديمقراطية حقيقية، وقد كانت اليمن بهذا الفعل هي السباقة على مستوى دول المنطقة العربية.

### انتصار شعب

وينشأ النظام الجديد مرتكزاً على الديمقراطية والتعددية السياسية بكل ما تعنيه الكلمة ويواجه النظام الجديد المولود في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، بعد أقل من ثلاثة أشهر من إعلانه أزمة غيرت الموازين في المنطقة (أزمة الخليج الثانية) إلا ان النظام المدعم بالإرادة السياسية والشعبية استطاع ان يثبت وجوده رغم كل التحديات والتهديدات، وفي ٢٧ ابريل ٩٣م تمت الانتخابات البرلمانية الأولى والتي مثلت نصراً للشعب وللديمقراطية على حد سواء إلا ان قرار الشعب لم يرض كثيراً من ارتضوا ان يقوم النظام السياسي الجديد على الديمقراطية والتعددية السياسية فاتلعوا الكثير من الأزمات التي قادت إلى حرب أهلية داخل البلاد، حيث كانت ردة الفعل للشعب عنيفة حيث هب الشعب من كل أرجاء اليمن للدفاع عن الوحدة و الديمقراطية اللتين ارتضاهما.

إن النظام الذي خرج من الحرب لم يكن نفس النظام الذي ولد يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م فلقد أنهت تلك الحرب ذلك التهديد وتلك المساومات فكان إعلان نهاية الحرب قد أعلنت الميلاد الحقيقي للديمقراطية في بلادنا عن طريق اختيار قيادات من الشعب ينتخبها الشعب بكل حرية واختيار.

### أسلوب حضاري

لقد كفلت النصوص الدستورية والقانونية في بلادنا كل ما من شأنه الرقي بمستوى الديمقراطية فقد كفلت حق المشاركة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية وغيرها، كما ضمنت حق المشاركة في الحكم والتعبير عن الرأي وحق التأطير الحزبي والنقابي، وقد أفرد الدستور اليمني مساحة واسعة للحريات السياسية باعتبارها المقدمة الطبيعية للتعددية السياسية وانتهاج الحوار كأسلوب حضاري للتفاهم بين مختلف القوى السياسية ونتيجة ذلك فقد زاد عدد الاحزاب السياسية عن أربعين حزباً كما زادت عدد المطبوعات الصحفية إلى ما يزيد عن تسعين صحيفة يومية وأسبوعية، بعد ذلك تناقصت عدد الأحزاب السياسية حتى وصلت إلى أقل من ٢٤ حزباً بفعل عملية الفرز الديمقراطي ولأن الحزبية والتعددية السياسية في اليمن تمثل ركناً من أركان النظام السياسي الذي تشكل عقب إعلان الوحدة اليمنية فإن الخيار الديمقراطي والممارسة السياسية التي تتبناها الأحزاب للوصول إلى الحكم يعد حقاً دستورياً لا يجوز التعامل معه بخلاف ماهو متعارف عليه في الأنظمة السياسية.

### لا ديمقراطية بدون تنمية

تجربة المجالس المحلية في اليمن تعد من أجرأ التجارب التي شهدتها المنطقة العربية، حيث كان الانتقال بالديمقراطية إلى مستوى المجالس المحلية سيمثل التأهيل الأمثل للمواطنين على تعود ممارسة السلوك الديمقراطي في انتخاب من يمثله في المجالس المحلية والمشاركة في تنمية مجتمعهم ومساهمتهم تحقيق المزيد من المنجزات، لقد انشئت المجالس المحلية للحد من المركزية والانتقال إلى اللا مركزية سواء في صنع القرار أو الإدارة أو استخدام المال العام، ولان التحول إلى المجالس المحلية قد ارتبط بقضية التنمية، فإن الديمقراطية لابد ان تكون ملازمة للعملية التنموية فلا قيمة لها ان ظلت عاجزة عن التفاعل مع الحاجة التنموية وان لم تحدث تغييراً في شتى نواحي الحياة سواء كانت الاجتماعية أو السياسية والاقتصادية، كما انه لابد لها من مناخ ديمقراطي تسير في ظله واثقة الخطى، فقد ساهمت تجربة المجالس المحلية في عدالة توزيع المشاريع الخدمية.

ان العلاقة بين التنمية و الديمقراطية لم تعد تحقق كفايتها إذا ماظلت تراوح في مستواها الذي بدأت، حيث تبنت الحكومة منذ منتصف التسعينات برنامجاً واسعاً للاصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية من أجل تسريع النهوض والبناء الوطني للدولة اليمنية الحديثة.

### الوجه الآخر للديمقراطية

حقوق الإنسان هي الوجه الآخر للديمقراطية وبدون أحدهما لا يمكن للآخر البقاء شأنها ذلك شأن الحريات الأخرى كحرية الصحافة وحرية العمل الحزبي والنقابي وحرية التعبير والرأي، ان ٢٠٪ من دول العالم الأكثر تطوراً تضمن جميع الحقوق لمواطنيها وتشركهم في آليات التنمية وصناعة القرار السياسي وعلى العكس من ذلك فإن البلدان التي تحرم مواطنيها من الحقوق السياسية فإنها تهدر اقتصادها الوطني في الإنفاق على الجوانب العسكرية والأمنية وتحرم مجتمعها من التنعم بالحقوق الفردية والجماعي، ولذا فإن من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية ومحل صراع بين الدول هي حقوق الإنسان فقد حاول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨م تحديد المبادئ العامة التي وافقت عليها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كما حاول عدم التدخل في تلك المفاهيم المختلفة عليها، إلى ان جاءت الجهود والمواثيق على ميثاق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية وما يترتب عليها ففي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م تم التوقيع والمصادقة على ميثاق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبعد عشر سنوات من المصادقة عليه تم تنفيذه في ١٩٧٦م وقد لقي دعماً كبيراً من الدول الغربية التي تؤمن بالحرية الفردية قبل كل شيء.

وفي الفترة نفسها صدر ما يسمى بميثاق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودخل التنفيذ في ٣ يناير ١٩٧٦م ويهتم بالحقوق الجماعية وقد لقي دعماً من الدول الشرقية اكثر من الدول الغربية، ولهذا فقد مثلت الديمقراطية الرديف الأمثل لحقوق الإنسان في بلادنا فقد أخذت حقوق الإنسان في التطور وأصبحت عمقاً للرسالة الإنسانية المتأصلة في ثقافة وحضارة تاريخ الشعب اليمني والتي حرصت القيادة السياسية في اليمن على إعمالها وتعزيزها بالمزيد من المقومات يأتي هدف هذا التوجه من خلال تشكيل لجنتي الحقوق والحريات والمجتمع المدني بأهم مؤسستين دستوريتين في اليمن وهما مجلسا النواب والشورى واللذان يلعبان دوراً كبيراً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته.

في عام ٢٠٠٠م شهدت بلادنا ولأول مرة في تاريخ الحكومات اليمنية المتعاقبة تعيين وزير لحقوق الإنسان وكانت امرأة وتخصيص حقيبة وزارية معنية بهذا الأمر، كما تشكلت عدد من المنظمات واللجان المتخصصة في هذا المجال كاللجنة الوطنية لعليا لحقوق الإنسان في ١٩٩٨م واللجنة الوطنية للمرأة عام ١٩٩٦م وغيرها من اللجان والمؤسسات فضلاً عن تنامي المنظمات الأهلية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والتي وصلت إلى ٣٦ منظمة أهلية غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان.

### مشاركة فاعلة

لقد تم إشراك المرأة في العملية

## مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية زاد من وتيرة النمو الخاص بالتنمية

الديمقراطية حيث استطاعت المرأة وبعد صدور قانون الانتخابات ان تشارك في انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٩م وكذا مشاركتها في انتخابات ٩٣م وانتخابات ٩٧م وانتخابات ٢٠٠٣م مرشحة وناخبة، ولقد تقلدت المرأة كثير من المناصب الهامة في بلادنا فقد أصبحت وزيرة وسفيرة وأصبحت نائباً في البرلمان فهي شريكة في كل المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها من المجالات كون المرأة شقيقة الرجل وتمثل نصف المجتمع حيث زاد اشراكها في العملية الديمقراطية من وتيرة النمو الخاص بعملية التنمية حيث ساهمت مع أخيها الرجل في صنع القرار، ولذا ان دور المرأة في العملية الديمقراطية ينبغي ان يكون مجسداً للروح الحضارية اليمنية ومجدداً يملك التوازن الإنساني والحيوي في العلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة، لذا فإنه يجب دعم المرأة اليمنية وحقها في ممارسة حقوقها الدستورية، وعلى جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ان تجعل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية هدفاً اساسياً وحضارياً. وبهذا تكون المرأة قد منحت الكثير من الحقوق بموجب الدستور والقانون.

### حدث ديمقراطي

وفي بلادنا وهي مقبلة على أهم حدث ديمقراطي في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية يتمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية لابد من تكاتف الجهود بين مختلف القوى والتنظيمات السياسية لنجاح هذه الانتخابات.

وحرصاً من القيادة السياسية على استمرار الديمقراطية واستشعاراً من الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمسئولية الملقاة على عاتقها فقد استجابت للنداء الذي وجهته القيادة السياسية للحوار وكان من ثمرته التوقيع على الاتفاق الذي بموجبه سيمكن جميع الأحزاب من ممارسة حقها الديمقراطي في المشاركة الجادة والفاعلة في الانتخابات القادمة وختاماً فإن النجاح الذي تحقق بالاتفاق على إدارة الاستحقاقات الديمقراطية في اليمن تمثل فعلاً حضارياً متقدماً وعملاً ديمقراطياً لكل ما من شأنه ترسيخ القيم والمفاهيم الديمقراطية لتعزيز مسارها .